وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد بجلسة ٢٠٠٣/٣/١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/٧/٢٧ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١٥٤٦١٠٤,٠٣ جنيه (فقط مليون وخمسمائة وستة وأربعون ألفًا ومائة وأربعة جنيهات وثلاثة قروش لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ١٤٢١٧٨١,٢٩ جنيه (فقط مليون وأربعمائة وواحد وعشرون ألفًا وسبعمائة وواحد وثمانون جنيهًا وتسعة وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٢٤٣٢٢,٧٤ جنيه (فقط مائة وأربعة وعشرون ألفًا وثلاثمائة واثنان وعشرون جنيهًا وأربعة وسبعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٨٩٤٧٩١٦,٦١ جنيه (فقط ثمانية ملايين وتسعمائة وسبعة وأربعون ألفًا وتسعمائة وستة عشر جنيهًا وواحد وستون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٧/٢٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن